

إسرائيل تحرق المسجد الأقصى

فاتني أن أذكر أنه في اليوم الواحد والعشرين من شهر آب (أغسطس) سمعنا بخبر الاعتداء على المسجد الأقصى وإحراق بعض أروقة المسجد من أحد المتعصيين الصهاينة ، وهو اعتداء مقصود ، لكن الحكومة الإسرائيلية ادعت أن المعتدي شاب «مختل العقل» وعلى أثر هذا الحادث الإجرامي اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة يوم الاثنين الموافق الخامس والعشرين ، وكما قال الشاعر ومنذ ذلك اليوم نردد قول الشاعر كلما حدثت أعمال وإساءات للعرب والمسلمين : «أبشر بطول سلامة يا مربع» واليوم وأنا أكتب وأنقل هذه الأحداث مما كتبتة من مذكرات - انظروا ماذا يفعل رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون في فلسطين وفي قطاع غزة بالذات من هدم البيوت على أصحابها وجرف الأراضي الزراعية وقطع أرزاق الناس وتجويعهم - وعلى إثر هذا الحادث الأليم انعقد المؤتمر الإسلامي الأول في الرباط في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٦٩م بناء على دعوة من ملك المغرب الحسن الثاني .

وأعود إلى موضوع الاتحاد ، فقد كان المفروض أن يجتمع حكام الإمارات التسع في الخامس من شهر نوفمبر لكن ذلك الاجتماع لم يتم بسبب اختلاف وجهات النظر على بعض الأمور الهامة ؛ من نسبة تمثيل كل إمارة في المجلس الاستشاري ، وموضوع القوات المسلحة للاتحاد ، وموقع العاصمة . والمراقب لما كان يحدث في تلك الأيام وإصرار كل طرف على وجه نظره ، يتبين أن هناك محاولة لتهميش دور أبو ظبي - إن صح التعبير - بسبب الخلاف مع المملكة العربية السعودية حول واحة البريمي من جانب بعض الحكام الذين تلتقي وجهات نظرهم أحياناً حول ذلك (التهميش) ، هذا ما كان يلاحظه بعض المراقبين لما كان يحدث في تلك الأيام .

وهكذا ينتهي عام ويبدأ عام جديد غني بالأحداث والمفاجآت كما سنرى .

العام ١٩٧٠م

من بداية هذا العام تبين أنه عام خير وبركة على البحرين بصورة خاصة ، ففي يوم ١٤ / ١٢ / ١٩٦٩م أرسل الشيخ محمد بن مبارك رئيس الدائرة الخارجية في البحرين رسالة إلى الشيخ صباح الأحمد يخبره فيها بأنه تقرر في موعد لاحق وصول الدكتور باناش مساعد الأمين العام للأمم المتحدة السيد يوثانت إلى جنيف بقصد الاجتماع بالوفد البحريني للتزود بمعلومات إضافية عن الوضع في البحرين حيث وصلت الأمور إلى مراحلها النهائية كما يرى الدكتور باناش ، كما طلب الشيخ محمد أن أكون أنا موجوداً في جنيف للاطلاع على مجريات الأمور عن كثب (راجع التفاصيل في الملحق) . وفعلاً حضر وفد البحرين في الوقت المحدد ، وكان ذلك يوم الأربعاء المصادف ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩م . كما وصل إلى جنيف من لندن أحد كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية وهو من المتخصصين بشؤون الخليج وهو السير جورج جوفري آرثر ومعه أحد مساعديه واسمه (اكلاند) كما كنت أنا هناك بحسب اتفاق سابق^(١) .

وفي المساء اتصل بي الشيخ محمد المبارك وأخبرني عن اجتماعهم بالسيد باناش وطلب مجيئي إلى الفندق ليخبرني بالتفاصيل ، وعند وصولي الفندق وجدت علامات السرور والبهجة تلوح على الوجوه ، حيث إن الدكتور باناش طمأنهم بأن حكومة إيران مصممة على قبول الحل الذي يتم عن طريق الأمم المتحدة . وأن الأمين العام يوثانت قد عين رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنيف السيد فيتوريو ونسيير جويشاردي وهو إيطالي الجنسية ليكون مبعوثه الشخصي إلى البحرين في بعثة تقصي الحقائق (وباقى التفاصيل في الملحق) .

وأعود إلى موضوع الاتحاد والتيارات التي كانت تتجاذب أوضاعه وتشل حركة تقدمه إلى اتجاه التفاهم على وضع أسس الدولة . هذا التجاذب الذي ازدادت حدته عندما بدأت أوضاع البحرين في حل مشكلتها مع إيران وبدأت تخرج من وضعها

(١) انظر الرسالة والصورة في الملحق كذلك اجتماع ونسيير بسمو الشيخ عيسى .

السري الذي بدأ في منتصف عام ١٩٦٨م إلى وضعها المعلن الذي تبنته الأمم المتحدة . هذا الوضع الذي انعكس على اتحاد الإمارات التسع حيث بدأت قطر تهيب نفسها لنفس الطريق أي طريق الاستقلال ، ولديها المؤهلات وإمكانية تأسيس الدولة ، كما سيأتي ذكره .

وهكذا تمر الأيام ويتلقى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وكان وقتها وزيراً للداخلية والدفاع في دولة الكويت دعوة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لزيارة البلد الشقيق البحرين ، كما تقرر أن تكون الزيارة بين الثاني والسادس من شهر مارس ١٩٧٠م ، وكنت من بين أعضاء الوفد المرافق والذي ضم الشخصيات الآتية :

الشيخ ناصر صباح الناصر محافظ العاصمة ، السيد عبداللطيف الثويني وكيل وزارة الداخلية ، المقدم محمد البدر ، المقدم يوسف السعد ، الرائد غازي عرادة ، الرائد الطيار بدر العتيقي ، الرائد عيسى شعيب ، النقيب محمد السيف مراقب عسكري ، والسيد عبدالمحسن المضيف سكرتير خاص .

وعند وصول الطائرة إلى مطار المنامة كان في الاستقبال عند سلم الطائرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين ، سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الدولة ، سمو ولي العهد والقائد العام للقوات المسلحة ، وقد دامت الزيارة حوالي أربعة أيام ، تخللتها عدة لقاءات مع كبار المسؤولين وزيارة الأماكن المهمة في البحرين وانتهت بالعودة إلى البلاد . وكانت مراسيم التوديع بمستوى مراسم الاستقبال .

وأعود إلى الموضوع الرئيسي المهم الذي سبقت الأحاديث عنه وهو التوصل إلى حل مع حكومة إيران والذي انتهى بالقبول بأن يكون عن طريق الأمم المتحدة . ففي يوم ١١ / ٣ / ١٩٧٠م اتصل بي السيد راشد الراشد وكيل وزارة الخارجية قائلاً : إن الشيخ محمد بن مبارك اتصل به هاتفياً وأخبره عن عزمهم السفر إلى لندن يوم ١٣

منه ، وسيكون برفقته الدكتور حسين البحارنة عضو مجلس الدولة ، والدكتور علي فخرو وزير الصحة . وأن الطائرة ستمر بمطار الكويت ، وأن أستعد لأكون معهم على تلك الطائرة المتوجهة إلى لندن . وفي اليوم الثاني من وصولنا لندن توجهنا إلى جنيف ، وعند الوصول وجدنا في المطار أحد موظفي البعثة البريطانية الذي أخبر الشيخ محمد عن موعد اجتماع الوفد البحريني بممثل الأمم المتحدة في جنيف . ذلك الاجتماع الذي نتج عنه تحديد زيارة ممثل الأمين العام إلى البحرين يوم ٣٠/٣/ ١٩٧٠م وذلك بموافقة الحكومة الإيرانية من أجل تقصي الحقائق . (راجع التفاصيل في الملحق) .

فعلاً وصل مندوب الأمم المتحدة إلى البحرين Vittorio Winspeare Guicciardi ، وكنا نطلق عليه اسم ونسيير وهو الاسم الأوسط لسهولة اللفظ . وقد أقام في البحرين ثمانية عشر يوماً اتصل بما أراد من مؤسسات ونواد وشخصيات في مختلف طبقات المجتمع البحريني الذي قام على أساسها تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن .

وفي الثلاثين من أبريل ١٩٧٠م ، يقدم المستر ونسيير تقريره إلى الأمم المتحدة ، وفي الحادي عشر من شهر مايو (أيار) صادق مجلس الأمن بالإجماع على التقرير الذي أكد فيه أن غالبية الشعب البحريني الساحقة ترغب في الاستقلال في ظل دولة ذات سيادة .

وهكذا فبالنسبة إلى البحرين حكومة وشعباً انتهى عهد وبدأ عهد جديد فيه الطمأنينة والاستقرار ، وجاء بعد ذلك يوم إنهاء معاهدة الحماية البريطانية وإعلان البحرين دولة عربية مستقلة في الرابع عشر من شهر آب (أغسطس) ١٩٧١م يوم إنهاء معاهدة الحماية البريطانية وإعلان استقلال البحرين^(١) .

وبعد ذلك جاء دور قطر متبعة نفس الأسلوب الذي تم بين بريطانيا والبحرين ، وذلك في الأول من شهر سبتمبر (أيلول) عندما وقع على الوثيقة ولي العهد ونائب

(١) راجع صورة التوقيع على وثيقة الاستقلال في الملحق .

الحاكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بسبب غياب الحاكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في جنيف الذي انتقل إليها ممثل بريطانيا السير جوفري آرثر ، وتم توقيع وثيقة الاستقلال يوم ٣ / ٩ / ١٩٧١ م . أي أن الوثيقة حملت توقيعين للشيخ خليفة بن حمد في الدوحة والشيخ أحمد بن علي في جنيف . تلك الاتفاقيات التي انتهت بقبول البلدين في الجامعة العربية والأمم المتحدة . وهكذا انتهت مرحلة هامة من تطور الأحداث في الخليج منذ إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب في نهاية عام ١٩٧١ م .

وهنا يرى المتتبع للأمر بأنها أصبحت أكثر وضوحاً بالنسبة إلى الشيخ زايد حاكم أبوظبي الذي فرضت عليه اتفاقية السابع والعشرين من شهر فبراير (شباط) ١٩٦٨ م والتي جاءت لتلغي اتفاقية «السميح» بينه وبين الشيخ راشد في الثامن عشر من الشهر المشار إليه كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول الحديث عن الاتحاد .

وهكذا بدأ الشيخ زايد يستعيد نشاطه في جميع إمارات ساحل عُمان السبع في ظل دولة واحدة كما سنرى .

الإطاحة بسلطان مسقط وعمان

في يوم السادس والعشرين من شهر يوليو (تموز) ١٩٧٠م أذاعت وكالات الأنباء أن ولي عهد السلطنة قابوس تولى السلطة بعد عزل والده ، وذلك في الثالث والعشرين من الشهر ، وقد تم ذلك برغبة شعبية وبمساعدة خارجية كان من المعروف أنها من بريطانيا .

والواقع أن السلطان السابق سعيد بن تيمور الذي تسلم الحكم من والده تيمور في نوفمبر ١٩٣١م في ظروف مالية صعبة وأزمة عالمية خانقة ، وكان في العشرينيات من عمره وقد سبق له أن تعلم في مدارس الهند وأتقن اللغة الإنكليزية ، وكان من طبعه كما يشاع عنه بقاء القديم على قدمه ، ولكن هذا النهج لم يكن مقبولاً بعد اكتشاف النفط . ولذلك كان التغيير في الحكم ضرورياً .

أما السلطان قابوس فكان في ذلك الوقت يقترب من الثلاثينيات وقد تعلم في بريطانيا وتأثر بحضارة الغرب ، لذلك لم يكن راضياً على سياسة والده التي كانت توصف بالرجعية في نواح كثيرة ، وعند تسلمه السلطة وجد حوله بعض المصلحين من أهل البلاد فأفسح لهم المجال . كذلك استعان بالخبرات الأجنبية لاسيما البريطانية منها التي كانت البلاد بأمس الحاجة إليها بعد أن توافر المال من دخل البترول .

وفي الكويت التي لها خبرة وعلاقة حميمة بإمارات الخليج كما سبقت الإشارة رأى في تلك الأيام صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ، وكان وقتها ولياً للعهد ونائباً لسمو الأمير الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله الذي كان وقتها يصطاف في لبنان ، أن يعث برسالة تهنئة إلى السلطان قابوس ، وفي الوقت ذاته يعرض المساعدات التي يمكن أن تقدمها الكويت بالأسلوب المتبع في الإمارات . وقد استدعاني سموه إلى مكتبه وأطلعني على رغبته وأن أنهياً للسفر في أقرب فرصة .

وبناء على توجيهات سموه غادرت الكويت يوم الثامن عشر من شهر (آب) أغسطس حاملاً رسالة من سموه إلى السلطان قابوس (راجع نص الرسالة بالملحق) كما أوصاني سموه أن أعرض على عظمة السلطان أن الكويت مستعدة للقيام بأي خدمة مستعجلة يراها . وكان الإنكليز يخاطبون السلطان في ذلك الوقت بلقب His Highness صاحب السمو أو العظمة ، كما كان دارجاً في تلك الأيام . لكن العُمانيين داخل عُمان يخاطبونه «جلالة السلطان» ، وهذا ما تثبت فيما بعد رسمياً ، ولم تكن في تلك الأيام طائرة تسافر رأساً إلى مسقط ، بل لابد من المرور في البحرين . ومن البحرين توجهت ثاني يوم إلى مسقط على طائرة الخليج التي نزلت في الدوحة ، ثم في دبي وقد سبق أن أرسلت برقية من البحرين إلى جلالة السلطان أخبره بموعد وصولي إلى مسقط . وعند وصولنا إلى مسقط بدأت الطائرة تحوم فوق منطقة جبلية وعرة ثم بدأت في الهبوط بين جبلين في مطار صغير ، أظن أن اسم المكان بيت الفلج .

وتوقفت الطائرة أمام مبنى بسيط ووجد في استقباله السيد ثويني^(١) بن شهاب آل سعيد ، وكان يشغل منصب أمين العاصمة ، وكذلك رئيس الديوان السلطاني الشيخ حمد بن حمود آل سعيد . وذهبنا سوياً إلى المدينة . وقد علمت منهما أن جلالة السلطان يقوم برحلة داخل البلاد وأنه سيستقبلني يوم غد .

وأنزلوني في بيت متواضع مبنى على الطراز الحديث نسبياً لعدم توافر الفنادق ما عدا فندق بسيط بالقرب من المطار . كما علمت أن هذا البيت كان مخصصاً لكبير الأطباء البريطانيين ، أما الآن فهو مخصص لرئيس الوزراء السيد طارق بن تيمور عم السلطان ، وهو الآن مسافر إلى ألمانيا لإحضار زوجته الألمانية .

وفي صباح اليوم الثاني جاءني السيد ثويني حسب الموعد في الساعة العاشرة وذهبنا مشياً إلى قصر السلطان الذي لم يكن بعيداً عن مقر إقامتي ، والقصر يتألف من طابقين ، وهو نفس المكان الذي كان والده يستقبل فيه زواره ، ويجانب القصر تقع القنصلية البريطانية ، وصعدنا سوياً حيث كان يجلس جلالة السلطان الذي رحّب بقدمي وأجلسني إلى يمينه ، بينما جلس السيد ثويني إلى يساره . وكما علمت فإن السلطان كان في الثامنة والعشرين من العمر ، وكان بلباسه العُماني المعروف - راجع الصورة في ملحق الصور - وسلمته الرسالة التي معي من سمو الشيخ جابر ، ولما انتهى من قراءتها قلت لجلالته إن سمو الشيخ جابر فوضني أن أؤكد لجلالتكم بأن مكتبنا في دبي على أتم الاستعداد للقيام بالخدمات التي تطلبونها . وأن الكويت على أتم الاستعداد للتعاون مع الإخوة العُمانيين كما تعاونت مع الإخوة في الإمارات . ثم تحدث لجلالته وقال في الواقع إننا نجابه عدة مشاكل منها مشاكل السكن ، فالبلد خالية من المرافق مع أننا نتوقع أننا سنلاقي صعوبة في إيواء إخواننا العُمانيين الذين في

(١) جرت العادة في عمان أن تطلق كلمة السيد على أفراد عائلة البوسعيد ثم حدثت تغييرات فيما بعد باستعمال كلمة «سمو» بدل السيد .

الخارج ، والذين يرغبون في العودة إلى بلادهم ، ونحن بدورنا نقول لهم ألا يستعجلوا في العودة خشية ألا يجدوا الأعمال التي تناسبهم مع أننا بأمس الحاجة لهم لاسيما المتعلمين منهم .

ثم انتقل الحديث إلى إمكانات البلاد الكبيرة ، وتكلم عن منطقة ظفار الذي عاش فيها فترة طويلة ، وعن ثرواتها الحيوانية والطبيعية . ثم استأذنته في الانصراف فسار معي إلى خارج القاعة على أن أزور جلالته يوم السبت الموافق الثاني والعشرين من الشهر ، وكان اللقاء يوم الخميس العشرين منه .

وكنت على موعد مع القنصل البريطاني الذي أبدى رغبته في زيارتي في يوم السبت في الساعة الحادية عشرة والنصف .

وفي الموعد المقرر وصل القنصل واسمه David Crawford وقال إنه منذ حوالي ثمانية أشهر في مسقط ، وقال إنه مسرور لزيارتي وللتقارب الذي يأمل أن يتم بين عُمان وأشقائها العرب ، وقال إن هذا أمر طبيعي لاسيما مع بلدان الخليج ، وليعلموا أن النظام القديم انتهى وأن عُمان بدأت بعهد جديد .

وقال إن لنا معاهدة قديمة مع عُمان وقد تجددت عام ١٩٥٢ م ، وقال إن قواتنا موجودة في منطقتين الأولى في جزيرة (مصيروه) ومهمتها تتعلق بقواتنا في الشرق الأقصى . والثانية في ظفار وكان وجودها بسبب التزاماتنا في عدن قبل الجلاء من هناك . كما لدينا خبراء وهم تحت تصرف السلطان . ثم تكلم عن السيد طارق وقال : إنه سيأتي آخر الشهر ليتم تعيين الوزراء الذين نأمل أن يمثلوا مختلف الفئات في البلاد لكي يسهم الجميع في خدمة بلادهم . وقد دامت هذه المقابلة حوالي ساعة .

وفي صباح اليوم الثاني الجمعة ٢١/٨/١٩٧٠م اتصل بي السيد ثويني ، وقال لي عن مقابلة السلطان يوم السبت التي تم الاتفاق عليها ستكون اليوم بعد الظهر في الساعة الثالثة والنصف ، وذلك بسبب التزام جلالته السلطان بمواعيد أخرى يوم غد ،

وفعلاً تم اللقاء في الوقت المحدد ، فسألني جلالته عن الجولات التي قمت بها فذكرت له عن جولتي في المدينة ، وكذلك زيارتي لمدينة مطرح والتي تعتبر الميناء التجاري للبلاد ، كما أخبرته بزيارة القنصل البريطاني لي و خلاصة الأحاديث التي دارت معه . و كنت قد سمعت عن نفشي مرض الكوليرا في بعض المناطق ، فقلت لجلالته إن مكتبنا في دبي مستعد للمساهمة في مكافحة المرض كما قلت له إنني سمعت أن الدكتور عاصم الجمالي قد تعيّن وزيراً للصحة وإني أعرفه شخصياً لأنه يعمل في مستشفى المكتوم في دبي وله صلة بمكتبنا في دبي ، وكذلك بأطباء المكتب فاستحسن الفكرة ، وفي أثناء الحديث قلت لجلالته إنني من هواة التصوير ، وقد جلبت معي كاميرا تركتها عند الباب واستأذنت جلالته بأخذ صورة معه فرحب وطلب بإحضار الكاميرا كما طلب من رئيس الديوان بجلب الكاميرا التي لديه وأخذ لنا صورة (راجع ملحق الصور) ، وقد استأذنته في الإنصراف بعد أن سلمني جلالته الرسالة الجوابية لسمو نائب الأمير . ثم سار معي إلى خارج القاعة فودعته شاكراً وانصرفت .

وفي صباح السبت ٢٢ منه قمت برد الزيارة للقنصل البريطاني ، وكان موقع القنصلية قريباً من قصر السلطان ومبينة من الحجر وعلى الطراز الشرقي في المنطقة وتقع على ساحل البحر مباشرة وهي من أحسن البنايات في مسقط . وجلسنا في أحد القاعات وجلس معنا أحد موظفي القنصلية وهو عُماني سبق لي التعرف عليه عندما زارني وأخبرني برغبة القنصل في زيارتي واسمه حامد الغيلاني وهو من أهالي مدينة صور كما علمت .

وجرت بيننا أحاديث عامة منها ما ذكره أن السلطان يرغب في أن يتصل مباشرة برؤساء الدول العربية ، كما قال إن الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة اتصل بالمعتمد في دبي وأخبره برغبته في زيارة السلطان - وكان يستعمل كلمة سمو السلطان ، وكذلك شاهدت ذلك في بعض البيانات الرسمية ، وأن المعتمد في دبي

اتصل به وقال كنت أفضل لو أن الشيخ خالداً اتصل بالسلطان رأساً . وشعرت من هذه الإشارة أنهم يريدون إبعاد تدخلهم في مثل هذه الأمور . كذلك أن السلطان قرر الاتصال مباشرة بالدول العربية ، وقال : ونأمل أن تكون ردود الفعل إيجابية . قلت : نأمل ذلك . وانتهت الزيارة .

ولما عدت إلى البيت وجدت السيد أحمد بن سلطان بن سليم مدير جمارك دبي ومن المقرين عند الشيخ راشد ، حيث نزل في إحدى غرف البيت فرحبت به وكانت لي صداقة حميمة معه ، وهو من خيرة رجال دبي . وقد أخبرني بأنه يحمل رسالة تهنئة من الشيخ راشد إلى السلطان قابوس وأن الشيخ راشد سيقوم بزيارة مسقط قريباً . كما أخبرني بوصول الدكتور عاصم الجمالي معه الذي سبق ذكره . فقلت له إنني حريص على مقابله وأخبرته بما دار بيني وبين جلالة السلطان بخصوصه .

وكان المفروض أن يكون سفري عصر هذا اليوم السبت ، ولكن هطلت علينا أمطار غزيرة فجأة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات كما سمعت من أهالي مسقط ، فسالت الأودية وغمرت الشوارع وتسربت المياه إلى بعض البيوت وجرفت العشب والأكوخ التي كان يسكنها بعض الفقراء والعمال كما تدرجت الصخور الضخمة من أعالي الجبال وأغلقت بعض الطرق . وقيل لي إن مجموع ما سقط من الأمطار ذلك اليوم بلغ أربع بوصات ونصف أي ما يقارب ١٠٨ ملمتر . وهذه الأمطار التي تهطل على عُمان في مثل هذه الأيام هي من تلك الأمطار الموسمية التي تهطل على الهند .

وفي صباح اليوم الثاني ونحن في الطريق إلى المطار شاهدت بعض رجال الجيش يزيلون الصخور الضخمة التي تساقطت من أعالي الجبال ، وكان في وداعي السيد ثويني بن شهاب أمين العاصمة والسيد حمد بن حمود رئيس الديوان والدكتور عاصم الجمالي الذي تحدثت معه عن استعداد مكتب الكويت في دبي للتعاون معه في شتى

المجالات الممكنة . وألا يتردد في ذلك ، لأن التعليمات ستصدر للمكتب للقيام باللازم . وعند عودتي إلى الكويت قدمت لوزارة الخارجية تقريراً مفصلاً عن الزيارة . وبهذه المناسبة أود أن أذكر قبل ختام هذا البحث أنني وجدت مسقط والمناطق القريبة منها التي زرتها وكأنها تعيش في القرون الوسطى وليس في القرن العشرين . وذلك أيضاً ينطبق على أهل البلاد وطريقة عيشهم اليومي .

وهكذا تمر الأيام ونتفق ؛ الأخوان محمد الغانم رحمه الله وجاسم حمد الصقر وأنا ، في أوائل عام ١٩٨٧م على زيارة الإمارات ثم زيارة عُمان بالسيارة ، وكم كانت دهشتي عندما انتقلنا من الإمارات إلى عُمان مما شاهدنا من طرق دولية وأبنية حديثة وتجديد في الأبنية التراثية القديمة ، لاسيما القلاع التي قلّما تخلو منها مدينة . ومما زاد في دهشتي عندما أقبلنا على مدينة مسقط ذلك الطريق الدولي المزدوج .

ثم اكتملت تلك المفاجآت العمرانية عندما أقبلنا على فندق البستان الذي قررنا الإقامة فيه ، والذي تم إنشاؤه على سفح أحد الجبال المطل على البحر . أما داخل الفندق فكان بمستوى خمس نجوم ، عندها تذكرت زيارتي الأولى عام ١٩٧٠ عندما لم يكن في مسقط فندق واحد بمستوى ثلاث نجوم ، فكان نزولي في بيت رئيس الوزراء الذي كان بيتاً عادياً وفي غاية البساطة . عندها تذكرت المثل القائل : «همم الرجال تطلع الجبال» ، وقد كان هذا المثل ينطبق على ما شاهدنا ، فالطريق الموصل إلى الفندق قد تمت توسعته من قطع صخور الجبل المجاور . كما شاهدنا أثناء إقامتنا في مسقط الكثير من اللمسات التي تمت خلال هذه الفترة القصيرة بين زيارتي الأولى وهذه الزيارة ، وهذا التغيير السريع الذي كانت أهم مسيباته توافر المادة من واردات النفط الذي تم اكتشافه عام ١٩٦٣م ثم القيادة الواعية المصممة على الإصلاح مع الاستعانة بالكفاءات الوطنية معززة بالخبرات الأجنبية .

هذا باختصار ما استطعت تدوينه عن زيارتي الأولى والثانية إلى عُمان .

ويمضي صيف ١٩٧٠م وتحل أيام الخريف ويعود النشاط ، ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه حدث حادث مهم خلال هذه الفترة حيث فاز حزب المحافظين في الانتخابات وشكّل رئيس الحزب السيد إدوارد هيث الوزارة وتولى السيد دوغلاس هيوم وزارة الخارجية . ويظهر أن الحزب الذي كان في البداية معارضاً للانسحاب وجد نفسه الآن أمام هذه التحولات والرؤى ووجهات النظر ، وعلى هذا الأساس فقد اختار دوغلاس هيوم وزير الخارجية السير وليام لوس الذي تقاعد من آخر عمل له في المنطقة في الستينيات كمقيماً سياسياً بالخليج والذي يرتبط به جميع الوكلاء السياسيين في الإمارات . والمعروف عن السير وليام خبرته الواسعة بالمنطقة وبالخليج خاصة .

وكما جاء أعلاه فمع حلول أيام الخريف عاد النشاط بعد عودة بعض المسؤولين من زياراتهم الخارجية حيث تقرر أن يجتمع مجلس نواب الحكام ما بين ٢٤ و ٢٦ من شهر أكتوبر ١٩٧٠م لبحث الأمور العالقة وإيجاد الحل لها ، من مثل مكان العاصمة والإسهام بالميزانية وموضوع القوات المسلحة لكل إمارة إلى أمور أخرى لها علاقة بالاتحاد .

وقد انعكست قضية البحرين التي انتهت خلافها مع إيران عن طريق الأمم المتحدة ومسيرتها في طريق الاستقلال على الأوضاع في المنطقة ، الأمر الذي أعطى إمارة قطر حافزاً جديداً للسير في طريق الاستقلال ، والطريق بالنسبة لها ممهد ، والمسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت . كل هذه التحولات انعكست على ذلك الاجتماع الذي بدوره انعكس على اجتماع المجلس الأعلى الذي أجّل إلى أجل غير مسمى .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه التطورات التي حدثت خلال فترة الصيف بالنسبة لحل مشكلة البحرين مع إيران والرغبة إلى سلوك طريق الاستقلال الأمر الذي انتقلت عدواه إلى قطر . حيث إن هذه التغييرات أعادت الأمل للشيخ زايد لأن يعيد النظر في مشروعه القديم الذي بدأه مع الشيخ راشد في اتفاقية «السميح» في الثامن

عشر من فبراير ١٩٦٨ م . وبهذه المناسبة أود أن أذكر بأن الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة قد صرح في إحدى المناسبات لمدير مكتب دولة الكويت في دبي بأنه كان من مؤيدي اتحاد إمارات الساحل السبع ، لكن حسب قوله إن اتحاد الإمارات التسع فرض عليهم فرضاً ، والقصد معروف ، ولكن مع مرور الأيام وتطور الأسباب وبحكمة كل من الملك فيصل بن عبدالعزيز والشيخ زايد بن سلطان فقد تم التوصل إلى حل لهذه المشكلة كما سيأتي ذكره .

العام ١٩٧١م

وبحلول عام ١٩٧١م أصبحت الأمور في منطقة الخليج أكثر وضوحاً بالنسبة للحلول الأكثر واقعية تمشياً مع طبيعة الأشياء . فبعد مسيرة البحرين في حل مشكلتها مع إيران بدأت حكومة البحرين تعد العدة لمرحلة الاستقلال لاسيما وأن لدى البلاد كافة الإمكانيات البشرية والاقتصادية والسياسية لبلوغ هذا الهدف . أما بالنسبة إلى قطر فإنها كانت مؤهلة لسلوك طريق الاستقلال مادياً وسياسياً واجتماعياً ، وفعلاً قد بدأت بإعداد دستور للبلاد يتمشى مع هذه الأهداف .

وفي ظل هذه التغيرات رأت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت مواصلة المساعي الداعية إلى فكرة الاتحاد التي تم التفاهم عليها في دبي في اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير (شباط) ١٩٦٨ م ، وفي تصوري أن الشيخ زايداً أدرك من هذه التطورات التي حدثت في البحرين وقطر أن كلاً من البلدين أصبح يرى بسبب الخلافات التي طرأت منذ ذلك التاريخ ، وأقصد به فبراير ١٩٦٨ م ، بما في ذلك تأجيل اجتماعات المجلس الأعلى للحكام بسبب تلك الخلافات ، أن الطريق الأضمن والأسلم بالنسبة لهذين البلدين أصبح هو طريق الاستقلال . أما بالنسبة للشيخ زايد فإن الطريق الأكثر ملاءمة للظروف الحالية هو العودة إلى تحقيق أهداف اتفاقية «السميح» مع عدم إغلاق الطرق الأخرى ، بعد أن أصبحت أهداف - أي اتحاد للإمارات التسع - تتباعد يوماً بعد يوم .

ومع أن هذه الأمور أصبحت واضحة لكل متتبع لمجريات الأمور فقد تم الاتفاق بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على المشاركة بوفدين منهما يقومان بزيارة الإمارات التسع للتوصل إلى حل بعض الخلافات التي بقيت عالقة أو مبهمه عند البعض ؛ من مثل الاتفاق على مكان العاصمة الدائمة للاتحاد ، وعدد الأعضاء ، وصفتهم في المجلس الاستشاري ، والقوات المسلحة لكل إمارة ، والجيش الاتحادي ، ومناقشة بعض مواد الدستور المؤقت الذي وضعه بعض خبراء الإمارات ، والذي تم بعد ذلك تكليف المستشار القانوني لحكومة الكويت الدكتور وحيد رأفت وذلك في عام ١٩٦٩م بمراجعته كما سبقت الإشارة .

وقد تقرر أن يتوجه وفد الكويت برئاسة معالي وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد وعضوية كل من بدر خالد البدر والدكتور وحيد رأفت إلى مدينة الدمام حيث يلتقي هناك بالوفد السعودي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبدالعزيز المستشار الخاص لجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز وعضوية وكيل وزارة الخارجية السيد محمد إبراهيم مسعود والوكيل المساعد السيد عبدالرحمن المنصوري .

وفي اليوم الثاني الموافق السادس عشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٧١م ، توجه الوفدان إلى إمارة البحرين ، وهناك تم الاجتماع بكبار رجال الحكومة وعلى رأسهم حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، وبحث مواضيع الساعة ومنها الأمور العالقة التي سبق ذكرها . وفي اليوم التالي توجهنا إلى قطر ، وهناك تم الاجتماع مع سمو الشيخ خليفة وكان يرافقه في تلك الاجتماعات الدكتور حسن كامل المستشار القانوني لحكومة قطر^(١) . ومن قطر توجهنا إلى أبوظبي ، وهناك اجتمع الوفد بكبار المسؤولين وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان

(١) كان الشيخ أحمد حاكم قطر خارج البلاد .

وجرى شرح الغاية من زيارة الوفدين . ومن أبو ظبي توجه الوفد إلى الشارقة ؛ لأن صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي كان خارج البلاد .

وفي اليوم التالي - الأربعاء - ٢٠ من يناير توجهنا إلى عجمان ثم أم القيوين وقابلنا كبار المسؤولين وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي حاكم إمارة عجمان ثم صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا وكبار المسؤولين في إمارة أم القيوين وتم شرح الغاية من الزيارة . بعدها كانت الزيارة لرأس الخيمة ومقابلة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وكبار المسؤولين . وفي اليوم التالي قمنا بزيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة في منزله في دبي ، حيث جرى معه شرح أهداف الزيارة . ويوم الجمعة ٢٢ من يناير غادر الوفدان عائدين كل إلى بلده .

أما الانطباع الذي توصل إليه الوفدان بعد هذه الجولة التي شملت تسع إمارات فهو أن هناك شعوراً عند الكثيرين ممن جرى الحديث معهم لاسيما في البحرين أن البلد في طريقها إلى الاستقلال ، وكذلك الوضع في قطر التي بدأت في وضع دستور لها .

أما إمارة أبو ظبي فإن «عقدة البريمي» والخلاف مع المملكة العربية السعودية فلا زالت الهاجس الذي يؤرق المسؤولين فيها بما لديها من ثروة مرموقة فإن جيرانها يتطلعون إلى أي اتفاق معها للاستفادة من هذه الثروة علماً بأن الشيخ زايد لم يقصر معهم .

ومع مرور الأيام وعلى وجه التحديد في اليوم التاسع من شهر فبراير (شباط) ١٩٧١م في حوالي الساعة العاشرة صباحاً اتصل بي السفير البريطاني السيد صموئيل فول ليخبرني بأن السير وليام لوس سيصل إلى الكويت بعد الظهر ، وقد أخبره بأنه حريص على مقابلي ، وتم الاتفاق مع السفير على أن يكون ذلك في الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم .

وفي الموعد المحدد ذهبت إلى السفارة فوجدت السير وليام مع السفير بانتظاري ،

وبعد فترة قصيرة تركنا السفير وحدنا ، فبدأ السير وليام بالحديث فقال لي في الحقيقة أنا حريص على الاجتماع بك لمعرفة ما جرى في سفرة الوفدين السعودي والكويتي ، فقلت له بحسب علمي أنك قمت بزيارة للمنطقة ، ولا بد أنك سمعت من المسؤولين الشيء الكثير . قال : نعم ، ولكن أريد أن أسمع منك المزيد . وبدأت أشرح له خلاصة الانطباع الذي تكون عندنا خلال تلك السفرة والأمور التي لا يزال هناك خلاف عليها . وبعد الاستماع إلى ملاحظاتي قال لي إنه وجد في البحرين ميلاً للاستقلال ، لكن الجماعة هناك لا يريدون أن يكونوا هم البادئين ، وأن قطر متمسكة بموضوع التأكيد على العاصمة ، وأن التصويت يجب أن يشمل ثلاثة من الكبار بدل من اثنين . كذلك قال إنه سمع من الشيخ أحمد بن ثاني أنه يرفض التصويت بالنسبة لعدد السكان بعد فترة الانتقال ، وأنه أخبر بذلك الأمير نواف . ثم استمر السير وليام في حديثه وقال : إنه وجد عند الشيخ زايد رغبة في الاتحاد الذي قد يجد فيه مخرجاً لخلافه مع السعودية ، كما أن الشيخ زايد أخبره بأنه يريد الاحتفاظ بجيشه .

وبمناسبة زيارته للمملكة العربية السعودية سألته عن موضوع «البريمي» فقال لي بالحرف باللغة الإنكليزية King Faisal Wants Khor Al-Udaid الملك فيصل يريد خور العديد .

ولاشك أن خور العديد الذي تلتقي عنده حدود أبوظبي مع حدود قطر ، وهو منفذ بحري مهم بالنسبة للمملكة العربية مخلفين وراءهما الحدود السعودية التي تتطلع إلى منفذ على الخليج في تلك المنطقة .

ثم تطرق الحديث إلى مصير الاتحاد فقال السير وليام : فكما ترى فإن البحرين أنهت مشكلتها مع إيران ، وهي الآن في الطريق إلى إعلان استقلالها وستتبعها قطر ، وستبقى إمارات الساحل السبع ، فلا بد من إيجاد الوسيلة التي تمكنها من الاتحاد ، وإلا فإن كل إمارة منها ستوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية ، وقال بالإنكليزية : And the United Nations Will Be Fed Up ، وأن الأمم المتحدة ستصاب

(بالمثل) . ثم واصل حديثه قائلاً : إننا سنحاول مساعدتهم كما نرجو منكم المساعدة أيضاً ، ثم قلت له : وما رأيك باتحاد فيدرالي بين إمارات الساحل وعمان؟ فردّ عليّ قائلاً : إن السلطان قابوس مشغول الآن بأموره الداخلية .

وبهذا انتهى الحديث مع هذا الدبلوماسي المحنك الهادئ الطبع المتواضع بالرغم من خبرته الطويلة وسعة اطلاعه .

أما قضية «البريمي» فقد علمنا مع مرور الأيام أن هناك محادثات ولقاءات سرية بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي انتهت بالتفاهم لحكمة كل من الرجلين الملك فيصل والشيخ زايد حيث تم الاتفاق في عام ١٩٧٢م على تنازل المملكة عن مطالبتها بواحة «البريمي» مقابل أن تمنحها أبو ظبي منفذاً على الخليج وهو ما كان يطالب به الملك فيصل «خور العديد» .

وهكذا تمر الأيام وتتضح الأمور بالنسبة للعودة إلى مشروع اتحاد إمارات الساحل ، وكيف انطلقت من اتفاقية «السميح» بين إمارتي أبو ظبي ودبي وترك الخيار لمن يريد الانضمام لأقوى وأغنى الإمارات في ساحل عمان .

أما الإمارات الخمس وهي الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة فإنها بلا شك ستكون المستفيدة من هذا الاتحاد إذا تم . فأراضي أبو ظبي الواسعة مع ثروتها النفطية الهائلة ، ودبي معروفة بمركزها التجاري الهام و ثروتها النفطية الواعدة .

لكن المملكة العربية السعودية وقبل التوصل إلى حل قضية «البريمي» كانت متمسكة بمشروع الإمارات التسع حتى بعد أن وضع الأمر بالنسبة لموقف البحرين بعد انتهاء أزمتهام مع إيران ، وكذلك موقف قطر الأخير نحو سلوك طريق الاستقلال والنتيجة التي توصل إليها الوفد السعودي الكويتي في بداية عام ١٩٧١م ، كما سبقت الإشارة إليه . فكل ذلك لم يثن المملكة العربية السعودية من محاولتها جمع الإمارات التسع في دولة واحدة : ففي السادس من شهر أبريل (نيسان) ١٩٧١م ، وصل إلى

البلاد وكيل وزارة الخارجية السعودي السيد محمد إبراهيم مسعود و جرت معه مقابلة برئاسة معالي الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية مقترحاً بعض التعديلات حول موضوع الاتحاد منها بعض المواد التي تتعلق بالدستور المؤقت حيث تم الاتفاق على أن تبدأ محاولة ثانية بوفد من المملكة يتألف من وكيل وزارة الخارجية محمد إبراهيم مسعود ومساعد الوكيل عبدالرحمن المنصوري ، ومن الكويت وكيل وزارة الخارجية راشد عبدالعزيز الراشد وبدر خالد البدر .

وهكذا بدأت الرحلة الثانية يوم الخميس ١٥ / ٤ / ١٩٧١م حيث وصلنا إلى دبي وقابلنا الشيخ راشد وسلمناه الرسائل التي كنا نحملها معنا لحكام الإمارات من السعودية ومن الكويت ثم ذهبنا للسلام على حاكم الفجيرة في منزله في دبي وسلمناه الرسائل وجرى الحديث المعتاد معه .

وبعدنا انتقلنا إلى الشارقة وقابلنا حاكمها الشيخ خالد بن محمد القاسمي وتناولنا معه طعام الغداء .

وفي صباح الجمعة ١٦ / ٤ / ١٩٧١م ذهبنا لزيارة عجمان حيث قابلنا الحاكم الشيخ راشد بن حميد النعيمي وولي العهد الشيخ حميد بن راشد لنفس المهمة ثم توجهنا إلى أم القيوين حيث قابلنا الشيخ أحمد بن راشد المعلا حاكم الإمارة وولي العهد الشيخ راشد ثم تناولنا طعام الغداء معهما .

بعدها توجهنا إلى رأس الخيمة حيث اجتمعنا بالحاكم الشيخ صقر وولي العهد الشيخ خالد بن صقر وسلمنا الرسائل التي حملناها للحكام ودارت مناقشة بعض المواضيع المتعلقة بالاتحاد ، والتي كانت تتكرر في تلك الزيارات . ثم عدنا إلى دبي وكنا في غاية التعب والإرهاق . والواقع أن أحاديثنا مع حكام الإمارات الخمس كانت واضحة وبمبسطة لاسيما مع الشيخ راشد حاكم دبي الذي سيأتي ذكره .

وفي صباح اليوم الثاني السبت السابع عشر من أبريل ، وحوالي الساعة العاشرة

والنصف نزلنا مع السيد مهدي التاجر سكرتير الشيخ راشد ومستشاره خاصة مع الشركات الأجنبية ، والسيد أحمد بن سلطان بن سليم مدير الجمارك ومن المقربين عند الشيخ راشد ، وقمنا معهما بجولة في المطار الجديد الذي كان يعد لنزول أكبر الطائرات ومنها (الجامبو) وبناء المطار الفخمة التي بدئ بإنشائها منذ سنين ، وحسب ما سمعنا فإن الشركة الإنكليزية (كوستين) هي التي تقوم بإنشائه بتكلفة قدرها أربعة ملايين جنيه إسترليني . بعد ذلك توجهنا لمشاهدة الميناء الجديد الذي تقوم بإنشائه نفس الشركة المذكورة بكلفة قدرها خمسة وعشرون مليون جنيه إسترليني والذي يستوعب خدمة خمس عشرة سفينة في آن واحد . كما علمنا أن هناك خمسة أرصفة من اثني عشر تقدم خدماتها للسفن القادمة . والظاهر أن الشيخ راشد كان له قصد من هذه الجولة ، وذلك من الحديث الذي جرى معي كما سيأتي ذكره .

وبعد هذه الجولة ذهبنا للشيخ راشد وأبدينا له إعجابنا بما شاهدناه . ثم دار الحديث حول مهمة الوفد التي تعتبر امتداداً للزيارة الأولى في بداية العام .

وهنا ترك الشيخ راشد مكانه وتوجه نحوي وأخذ بيدي بعيداً عن المجتمعين وقال لي بالحرف ، كما دونتها في تقريري عن الرحلة بوقتها «أنت يا بدر تعرفنا ونعرفك وقد فرحت لما علمت أنك من ضمن أعضاء الوفد ، وأحب أن أقول لك بصراحة ، حيث همنا الوحيد ألا يكون الاتحاد سبباً في وضع العراقيل في طريق تجارتنا مع الخارج ، وأنتم رأيتم المطار والميناء ، وأنت تعرف أهل دبي فغالبيتهم تجار والتجارة مسألة مهمة بالنسبة لهم ، ونحن لا يهمنا موقع العاصمة ولا نسبة التصويت ، إذا ضمنت لنا حرية التجارة . فقلت له : كنا نظن أنك متضامن مع قطر بأن يشمل التصويت الأربعة الكبار أبو ظبي ، دبي ، قطر والبحرين . قال : أبداً ، وقال : إن ما يهمنا هو ما قلته لك .

وهنا استدعى أعضاء الوفد وهم السادة راشد عبدالعزيز الراشد ومحمد وإبراهيم

المسعود وعبدالرحمن المنصوري وكرر على مسامعهم ما قاله لي . ثم تكلم السيد أحمد بن سلطان بن سليم مدير الجمارك ، وأكد ما قاله الشيخ راشد ، وقال : إن أهل دبي يريدون أن تصبح مدينتهم (هونك كونك) ثانية ! - هذا الكلام قيل عام ١٩٧١م - وقد أثبتت الأيام تحقيق تلك الرغبة أو ما يشبهها . ثم انفض الاجتماع وودعناه ومن كان معه ، ومنهم ولي العهد الشيخ مكتوم وأخوه الشيخ حمدان . وسرنا إلى مطار الشارقة حيث انتقلنا بالطائرة إلى أبو ظبي حيث كان في الاستقبال عند الوصول إلى المطار الشيخ أحمد بن حامد رئيس دائرة الإعلام والسيد محمد الحبروش نائب رئيس الديوان والمهندس محمود حسن جمعة - وهو مهندس عراقي - مسؤول عن التخطيط والإعمار ، وبعد استراحة قصيرة في الفندق ذهبنا إلى (قصر المنهل) حيث قابلنا ولي العهد الشيخ خليفة بن زايد وتناولنا معه طعام الغداء . وبعد الغداء تم الاجتماع مع ولي العهد وبعض موظفيه ، وعلمنا منهم أن الشيخ زايد سيصل في اليوم التالي (الأحد) ١٨ / ٤ / ١٩٧١ م ، وأنه طلب إليهم عدم بحث أي موضوع يتعلّق بموضوع الجيش ، وكان الوفد السعودي قد أبدى رغبة في السفر لسبب ضيق الوقت ، وعدم توافر طائرة في اليوم التالي ، فرد عليه السيد محمد الحبروش بأن الشيخ زايد حريص على مقابلة الوفد ، وأن طائرة خاصة ستنقل الوفد إلى قطر بعد الاجتماع بالشيخ زايد .

وجرى اجتماع ثان مع وفد أبو ظبي في اليوم التالي قبل الظهر ، ثم ذهب أعضاء الوفد للمطار لاستقبال الشيخ زايد الذي وصل حوالي الساعة الرابعة والنصف حيث أطلقت المدافع وحلّقت الطائرات العسكرية من طراز (هوكر هنتر) عند وصوله ، وكان بصحبته الدكتور عدنان الباجه جي الذي اجتمعنا معه قبل لقائنا مع الشيخ زايد ، وقد علمنا أن الشيخ زايد استقبل في مصر بصفته رئيس دولة .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن في أثناء وجود الشيخ زايد في القاهرة يوم

١٧ / ٤ / ١٩٧١م تم إعلان الاتحاد الفدرالي بين كل من العراق وسوريا ومصر وأنه يحق لكل دولة أن تحتفظ بجيشها الأمر الذي جاء متمشياً مع إصرار الشيخ زايد على أن يحتفظ بجيشه ، بينما في دستور الاتحاد للإمارات التسع (المادة ١٥٠) تنص على أن يكون للاتحاد قوات برية وبحرية وجوية موحدة التدريب والقيادة - كما أن المادة ١٥٤ من الدستور تسمح لكل إمارة بالاحتفاظ بقوات نظامية محدودة العدد والتجهيز لصيانة الأمن داخل الإمارة . ومن هنا أصرَّ الشيخ زايد على عدم بحث هذا الموضوع حيث كانت - كما سبقت الإشارة - عقدة (البريمي) هاجس الشيخ زايد التي لا يلام عليها .

وبعد هذا اللقاء توجهنا إلى الفندق استعداداً للسفر إلى قطر ، حيث وصلنا الساعة التاسعة والنصف مساءً ، وكان في استقبالنا السيد علي الأنصاري والدكتور حسن كامل وتوجهنا رأساً إلى الفندق .

وفي الصباح قابل الوفد الشيخ أحمد بن ثاني حاكم قطر للسلام عليه ، وكذلك ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد حيث تمت الزيارة بحضور السيد علي الأنصاري والدكتور حسن كامل والشيخ ناصر بن خالد وزير الاقتصاد كما تم تسليم الرسائلين السعودية والكويتية إلى الشيخ أحمد الذي سلمهما بدوره إلى الشيخ خليفة ثم استأذن الوفد للانصراف ، وتناول الوفد طعام الغداء على مائدة الشيخ أحمد في قصر الريان ، وفي حديث للشيخ أحمد مع السيد راشد عبدالعزيز الراشد قال له إنهم في قطر على ما ذكره سابقاً للوفد الأول ، وأن الرد على الرسائل للسعودية والكويت سيتم قريباً .

وقد غادرنا قطر مساء الإثنين ١٩ / ٤ / ١٩٧١م إلى البحرين حيث كان في استقبالنا الشيخ محمد بن مبارك رئيس الخارجية والسادة الدكتور علي فخرو والدكتور حسين البحارنة والسيد يوسف الشيراوي ، ثم توجه الوفد مباشرة إلى قصر الرفاع حيث تمت المقابلة مع الشيخ عيسى والشيخ خليفة ، ثم تناولنا طعام العشاء على

مائدة الشيخ عيسى ، ومنها انتقلنا إلى قصر الضيافة حيث اجتمعنا بوفد البحرين برئاسة الشيخ خليفة ، وتم استعراض الأوضاع بصورة عامة ، وحول المقترحات الكويتية والسعودية التي سبقت الإشارة إليها قال الوفد البحريني إنه مستعد للموافقة عليها إذا وافقت الإمارات الأخرى عليها ، وهكذا انتهى الاجتماع لكننا شعرنا في أثناء وجودنا في قطر وأخيراً في البحرين أن البلدين يسيران بصورة واضحة في طريق الاستقلال .

وهكذا انتهت الزيارة الثانية للوفد السعودي الكويتي وقد تبين لنا منها بعد كل ما دار من أحاديث أن البحرين وقطر يسيران في طريق الاستقلال وأن الشيخ زايد بما لديه من ثروة نفطية هائلة وأراض واسعة باستطاعته أن يجمع الإمارات الست المتطلعة إلى مساعدته المادية ربما باستثناء دبي بعد أن تم اكتشاف النفط في مياها الإقليمية ومركزها التجاري المرموق . وعاد الوفد الكويتي يوم الثلاثاء ٢٠ / ٤ / ١٩٧١ م .

وفي ٢٣ / ٤ / ١٩٧١ م وصل إلى البلاد الإمام غالب بن علي وبصحبه أخوه السيد طالب بن علي قادمين من الدمام في المملكة العربية السعودية ، حيث كانا يقيمان هناك منذ خلافهما مع السلطان سعيد بن تيمور في الخمسينيات ، وفي اليوم الثاني قام الإمام غالب وأخوه طالب بزيارة الشيخ صباح الأحمد في وزارة الخارجية وكنت أحد الحاضرين .

ودار الحديث حول البيان الذي صدر من السلطان قابوس للعُمانيين الذين هم خارج البلاد لسبب أو لآخر للعودة إلى بلادهم ، كما علمنا من الحديث أن رئيس الوزراء السيد طارق بن تيمور وهو عم السلطان قابوس قد وجه الدعوة لهما بالعودة .

كما أن الإمام غالباً وأخاه طالباً يرغبان في أن تقوم الكويت بالوساطة ، وعند انتهاء الزيارة كلفني الشيخ صباح أن أذهب لزيارتهما في الفندق لتكملة الحديث ومعرفة إن كانت هناك شروط . وقد ذهبت بعد ظهر ذلك اليوم إلى فندق الهلتون حيث يقيم الإمام غالب بن علي وكذلك السيد طالب بن علي ، وقد لاحظت أن الإمام غالباً قليل الكلام ، وأن السيد طالباً هو المتكلم معظم الوقت .

ومما قاله السيد طالب أنه تلقى دعوة من السيد طارق بن سعيد رئيس الوزراء وأنه عرض عليه استقالة الوزارة وإعادة تشكيلها ، وأن يكون هو ، أي طالباً ، أحد أعضائها إذا شاء ، وقال إنه لا يرغب في أي منصب ، وأنه يريد للبلاد برلماناً تمثل فيه جميع فئات الشعب ، وأن على السلطان قابوس أن يتخلص من نفوذ الإنكليز .

وكان جوابي له : إذا كنت حقيقة تريد التفاهم مع السلطان قابوس فلا بد أن تكونوا واقعيين ، فالإنكليز لهم نفوذهم وسيطرتهم على المنطقة كما تعرفون منذ أكثر من مئة وخمسين عاماً ، والسلطان قابوس بحاجة إلى خبراتهم والحفاظ على الأمن في البلاد ، لاسيما أنه لم يمض على استلامه السلطة إلا بضعة أشهر . ثم قال نحن نعتزف بأن البلاد لها حاكم واحد ، ونحن نطالب بمركزنا الديني وتعويض الذين تضرروا وأن يكون لهم نصيب في حكم بلادهم .

وبعد كل هذا الحديث قلت للسيد طالب : إذا كنتم تريدون وساطة الكويت ، فالكويت على أتم الاستعداد للقيام بذلك ، ونحن نريد منكم تفويضاً مكتوباً تحددون فيه ماذا تريدون حتى تتمكن على ضوءه من الاتصال بالطرف الآخر . وقال إنهم لا يرغبون في طرح أشياء مكتوبة ، وقال إن مجرد التخلي عن بعض ما كنا نطالب به في الماضي يُعتبر في نظر البعض خيانة ، وكان جوابي : إنكم أعرف بظروفكم ، وانتهى الحديث . وقد قدمت تقريراً مكتوباً للشيخ صباح عن هذا اللقاء .

كلمة عابرة عن السلطنة والإمامة في عُمان

من الأمور المسلّم بها في عُمان أن خلافات قد تحدث أحياناً بين السلطة الزمنية المتمركزة في مدن الساحل - مسقط وما جاورها - وبين السلطة الدينية في الجبل ، وفي عُمان الداخل ، والأمر بين السلطتين يشبه المد والجزر ، فعندما تتمركز القوة الزمنية في الساحل وتتجلى قوة السلطان بنفوذه وقوة شخصيته تتراجع قوة الإمامة عن تدخلها في أمور الساحل ، والعكس هو الصحيح عندما يضعف السلطان ويشعر

الإمام بقوته ، والتأييد الذي يمنحه له أتباعه من طاعة وإخلاص ، ولهذه الأسباب كانت تنشب الحروب بين الطرفين .

ومنذ بداية القرن التاسع عشر وانتشار النفوذ البريطاني في مدن الخليج وسواحلها وهاجس الحراسة المفروضة على ما يحيط بإمبراطورية الهند وازدياد النفوذ البريطاني ، وعقد المعاهدات مع إمارات الخليج بما فيها سلطنة عُمان ، بدأت القوات البريطانية في التدخل لحل النزاعات بين طرف وآخر ، ومنها الصراع بين عُمان الساحل وُعمان الداخل . والذي كانت نتيجته اتفاقية السيب التي عُقدت بين الطرفين بإشراف الإنكليز في شهر سبتمبر ١٩٢٠م ، حتى جاءت مشكلة (البريمي) في الخمسينيات ، والتجاء الإمام غالب ومجموعة من أنصاره إلى المملكة العربية السعودية . ولا أريد أن أدخل في التفاصيل لأنها معروفة .

وهكذا تمر الأيام ويزداد اهتمام البحرين وقطر بالسير في طريق الاستقلال الذي أصبح معبداً لاسيما بالنسبة إلى البحرين التي ذاقت الكثير من الأذى بسبب المطالبات والتهديدات الإيرانية .

ومن ناحية أخرى أظهر السير وليام لوس الذي أصبح ممثلاً شخصياً لوزير الخارجية البريطاني السير إريك دوغلاس هيوم منذ منتصف العام الماضي لمنطقة الخليج بصورة خاصة موضوع اتحاد الإمارات ، وذلك بالنسبة لقرب موعد الانسحاب البريطاني في نهاية العام . وكانت المناسبة عندما اجتمع حكام الإمارات السبع في دبي بمناسبة بحث ميزانية مكتب التطوير والأعمال التي كانت على قائمة التنفيذ ، حيث بدأ الاجتماع في دار الضيافة في دبي في العاشر من شهر يوليو (تموز) ، وكان الموضوع الأهم على جدول الأعمال مصير الاتحاد بعدما وضحت الأمور بالنسبة إلى البحرين وقطر ، وضرورة البت في الموضوع قبل نهاية العام .

وقد ترأس الدورة - أي دورة مكتب التطوير - الشيخ صقر بن محمد القاسمي

حاكم رأس الخيمة . وكان السير وليام لوس يتابع هذه الاجتماعات بحرص وأهمية ، وذلك بما يقدمه له المعتمد البريطاني في دبي من تقارير عن سير تلك الاجتماعات ، وأود هنا أن أذكر القارئ الكريم بالحديث الذي دار بيني وبين السير وليام في السفارة البريطانية في الكويت في التاسع من شهر فبراير الماضي .

وخلاصة الأمر أن المجتمعين قرروا أنه لا بد من التفاهم على صيغة من الاتحاد مستفيدين مما حدث خلال السنوات الماضية ، وماتم خلالها من أخذ ورد وضرورة التوصل إلى حل على أساس الواقع ، وعليه فقد أذيع بيان في اليوم الثامن عشر من شهر تموز (يوليو) عن قيام اتحاد الإمارات الست وهي أبو ظبي ، ودبي ، وأم القيوين ، وعجمان ، والشارقة والفجيرة ، وبقيت رأس الخيمة خارج الاتحاد . كما تم انتخاب الشيخ زايد ليتولى الرئاسة لمدة خمس سنوات ، وأن يكون الشيخ راشد حاكم دبي نائباً للرئيس ، وأن تكون مدينة أبو ظبي عاصمة الاتحاد حتى يتم الاتفاق على المكان الدائم للاتحاد ، وأن يكون اسم الدولة «دولة الإمارات العربية المتحدة» وأن يبقى الباب مفتوحاً للبحرين وقطر ورأس الخيمة للانضمام للاتحاد . كذلك تم الاتفاق على موعد للاجتماع القادم في شهر أغسطس (آب) القادم .

وهكذا طويت صفحة الاتحاد التساعي الذي تمت الموافقة عليه في ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٦٨ م .

لكن الاجتماع المشار إليه لم يتم إلا في نهاية العام كما سيأتي ذكره في الصفحات القادمة .

وبعد أقل من شهر أعلنت البحرين إنهاء معاهدة الحماية مع بريطانيا ، وبدأ عهد مع الاستقلال ، وذلك يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر أغسطس (آب) ١٩٧١ م ، ثم بعدها بأيام أعلنت قطر إنهاء المعاهدة البريطانية ، وقد تم ذلك يوم الأربعاء الأول من شهر سبتمبر (أيلول) من ذلك العام .

ولاشك أن هذين الحادثين التاريخيين أعطيا دفعة قوية للشيخ زايد حاكم أبو ظبي لمواصلة مساعيه السابقة لوضع قواعد الاتحاد الذي كانت بدايته اتفاقيه «السميح» التي سبقت الإشارة إليها بين أبو ظبي ودبي .

وفي الحادي عشر من أيلول - سبتمبر - تم قبول البحرين وقطر عضوين في الجامعة العربية ، ثم تبعتهما سلطنة عُمان في الانضمام للجامعة ، وذلك في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر من ذلك العام ، وهكذا بقي المواطنون في المنطقة تحت هاجس الانسحاب البريطاني المنتظر . وفي يوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر أعلن حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي عن الاتفاق الذي تم بينه وبين حكومة الشاه الإيرانية عن اقتسام عوائد النفط في جزيرة أبو موسى - وكما هو معروف فإن الحكومة البريطانية ورجالها بالمنطقة هيأت الأمور لمثل هذه النتيجة ؛ لأن الشارقة كبقية الإمارات كانت تشملها الحماية البريطانية ، وأن بريطانيا هي التي تنوب عنها في علاقاتها الخارجية . وفي اليوم الثاني ، الثلاثين من الشهر أعلنت حكومة الشاه استيلائها على الجزر الثلاث : أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى .

وفي الأول من شهر ديسمبر ١٩٧١م أعلنت الحكومة البريطانية أنها أنهت معاهدات الحماية مع إمارات الساحل السبع .

وفي يوم الخميس الثاني من شهر ديسمبر (كانون الأول) أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الإمارات الست وهي : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة . وقد تخلفت إمارة رأس الخيمة عن ذلك الاتحاد ، لكنها عادت إليه يوم ٩ / ٢ / ١٩٧٢م . وقد انتخب الشيخ زايد رئيساً للاتحاد والشيخ راشد حاكم دبي نائباً للرئيس وعاصمة الاتحاد هي مدينة أبو ظبي . كما تم الاتفاق على أن تكون مدة حكم الشيخ زايد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد كرئيس للاتحاد .

وبهذه المناسبة أود أن أذكر بأنه بحكم عملي ومسؤولياتي في الخليج فقد كانت

لي لقاءات بين حين وآخر مع بعض كبار المسؤولين البريطانيين ، وخلال تلك الفترة التقيت بأحدهم الذي عرفت منه أنه كان قادماً من طهران وقد قابل الشاه ، ومما ذكره لي أنه في أثناء حديثه عن الجزر وإصرار الشاه على احتلالها بعد أن تتخلى بريطانيا عن معاهدات الحماية قوله : «إني قلت للشاه أما ترى أن عمملك هذا سيسبب إلى علاقاتك مع الدول العربية ودول الخليج بصورة خاصة ، فرد عليّ الشاه قائلاً : أنا متوقع أن تعلو أصوات العرب سواء في الإذاعات أو في الصحف لفترة من الوقت ، ثم تخبو تلك الأصوات وتصبح القضية في طي النسيان !» .

أما ما سمعته من الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة في إحدى زياراتي له فهو قوله : «إن الإنكليز عرضوا عليّ هذا الحل وأخبروني بموقف الشاه ، ثم قال : وليس عندي من ألتجئ إليه فقبلت مضطراً حل النصف حتى لا أخسر الكل» .

كما أود أن أذكر أنني سألت مرة أحد أولئك الإنكليز المعنيين بهذه الأمور عن موضوع السيادة على الجزيرة والمقصود جزيرة أبو موسى ، فأجابوني بأن الاتفاق لم يتطرق إلى السيادة ، وإنما كان عن اقتسام عائدات النفط .

وهنا أود أن أقول بهذه المناسبة إن دولة الإمارات العربية المتحدة والعرب معها كانوا يأملون أنه بعد إزاحة الشاه عن الحكم وبداية الحكم الإسلامي الجمهوري أن يكون هناك تعديل في وجهات النظر للقضية ، لاسيما وأن دولة الإمارات العربية المتحدة ظلّت على علاقاتها الطيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وظل التبادل الدبلوماسي قائماً والتجارة مستمرة ، ويبدو أنه حدثت اتصالات حول هذا الموضوع ، لكنها لم تأت بنتيجة وبقيت الأمور معلقة ، وهناك حلول لمثل هذه النزاعات سواء على المستوى الإسلامي أو الدولي وأقصد به التحكيم الذي يمكن كل جهة من إظهار ما لديها من حجج ووثائق تثبت ادعاءاتها ، وليس ذلك بالشيء العسير على عقلاء ومسؤولي الطرفين ولكن !